هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

أبرز الملاحظات على إفصاحات القوائم المالية للشركات المدرجة لعامي 2020 و2021م

إدارة القوائم المالية - الإدارة العامة للقوائم المالية ومراجعي الحسابات (نوفمبر 2022)

"هذا المستند وما يحتويه من معلومات ووجهات نظر يعبر عن وجهة نظر معده ولا يعبر عن وجهة نظر هيئة السوق المالية، لذا تخلي الهيئة مسؤوليتها عن ما ورد فيه من معلومات وبيانات، ولا يمكن تحميل الهيئة أو منسوبيها المسئولية عن أية خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذا المستند، مع الأخذ بالاعتبار أن المعلومات والبيانات ووجهات النظر قابلة للتغيير دون إشعار مسبق".

محتوى التقرير

3 الملخص التنفيذي

5 أبرز أوجه القصور في إفصاحات القوائم المالية للشركات المدرجة

- 5 عرض القوائم المالية
- 8 الأدوات المالية
- 12 الإيرادات
- 14 الهبوط في قيمة الأصول
- 15 قائمة التدفقات النقدية
- 16 القطاعات التشغيلية
- 17 الحصص في المنشآت التابعة
- 18 التقديرات المحاسبية

19 الدروس المستفادة

الملخص التنفيذي

يقوم فريق عمل هيئة السوق المالية سنوياً بأخذ عينة من القوائم المالية للشركات المدرجة لتقييم مدى التزامها بمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة والصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ("المعايير")، وذلك من خلال فحص عدد من البنود ضمن تلك القوائم.

كذلك يدرس الفريق الملاحظات الواردة في تقارير مراجعي الحسابات والشكاوى والبلاغات التي ترده والمتعلقة بالقوائم المالية للشركات المدرجة.

ويهدف هذا التقرير لتقديم نظرة عامة لأبرز أوجه القصور في القوائم المالية التي تستوجب التحسين والتي ظهرت من خلال الفحص والدراسة. ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير محط اهتمام لمُصدري القوائم المالية من الشركات، وكذلك لمراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة ولجان المراجعة، والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح المهتمين بتعزيز جودة التقارير المالية.

وخلال عامي 2020 و2021م قام فريق عمل الهيئة بفحص ودراسة القوائم المالية للعدد 53 شركة من إجمالي الشركات المدرجة بالسوق السعودية، والتي تبلغ القيمة السوقية لها 330 مليار ريال مقارنة بإجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة بالسوق السعودي والتي تبلغ 10 ترليون ريال.

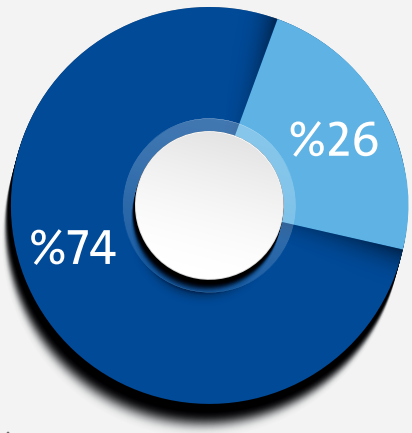

إجمالي عدد الشركات الخاضعة للفحص إلى إجمالي عدد الشركات المدرجة

ويتضح من التالي أعلى المعايير المحاسبية التي تبيّن فيها ملاحظات من خلال عمليات الفحص والدراسة. بالإضافة إلى أمثلة تتعلق بأوجه القصور في المتطلبات والإفصاحات وفقًا للمعايير المعتمدة ذات الصلة:

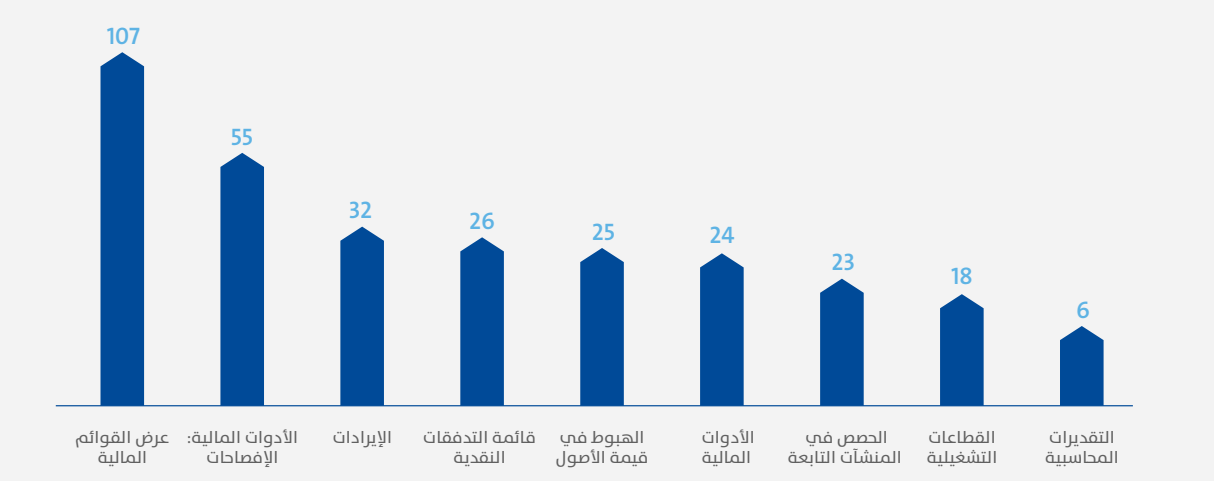

معايير المحاسبة الدولية المعتمدة

يوضّح الشكل أدناه عدد شركات العينة التي تم فحصها ودراسة قوائمها المالية في كل قطاع تنتمي إليه حسب تصنيفات موقع تداول.

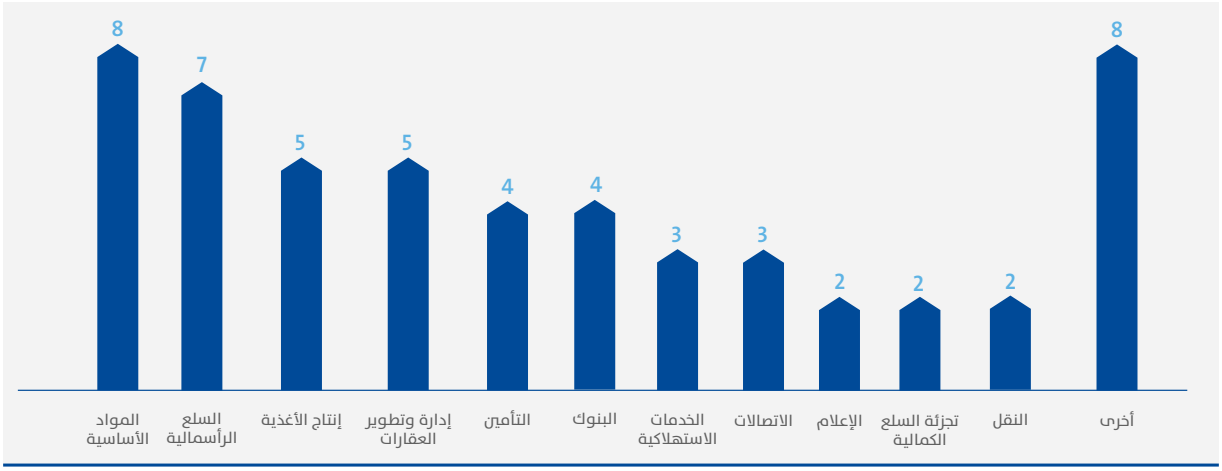

عدد الشركات في كل قطاع

ختاماً تم عرض بعض الدروس المستفادة من عمليات الفحص والدراسة والتي تتمحور حول أهمية التركيز على دور المشاركين في إعداد القوائم المالية ورفع مستواها لتحقيق الجودة المستهدفة.

تجدر الإشارة إلى أن الملاحظات الواردة في التقرير لا تعني عدم وجود أي ملاحظات أخرى على القوائم المالية للشركات المدرجة، كذلك يؤكد فريق العمل على ضرورة الإلتزام بالمعايير المحاسبية الصادرة والمعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أبرز أوجه القصور في افصاحات القوائم المالية للشركات المدرجة:

1. عرض القوائم المالية

تكرر القصور في طريقة عرض القوائم المالية و الإفصاحات ذات العلاقة، واتباع صيغة معيارية (Boilerplate) دون توفير قدر أكبر من الإفصاحات للافتراضات والتقديرات الكامنة وراء المبالغ المعترف بها في القوائم المالية.

أ- مبدأ الاستمرارية

عند إعداد القوائم المالية، يجب على الإدارة أن تجري تقييماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب على المنشأة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية إلا إذا كانت هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، أو لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك. وعندما تصبح الإدارة على علم، أثناء إجراء التقييم، بحالات عدم تأكد جوهرية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب على المنشأة الإفصاح عن حالات عدم التأكد تلك.

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 25)

وفي كثير من الحالات لم توضح الشركات كيفية التوصل إلى الاجتهادات الهامة التي اتخذتها عند إعداد القوائم المالية وفقًا لمبدأ الاستمرارية؛ فقد تجاهلت بعض الشركات الإفصاح عن المسائل الجوهرية التي تتعلق باستمرارية الشركة واكتفت بإفصاحات موجزة عامة. وفي بعض الحالات ضمنت الشركات مزيدًا من الشرح دون تقديم أي معلومات جوهرية توضح سبب استنتاج الإدارة أن الشركة قادرة على الاستمرارية. أيضاً لم تقدم بعض الشركات الإفصاحات المتعلقة بالاجتهادات الهامة حول مبدأ الاستمرارية، مثل تقديم معلومات جوهرية مفصلة عن خطط الإدارة لكيفية تحسين الوضع المالي للشركة؛ إذ يجب أن تصف هذه الإفصاحات الاحتمالات الأساسية التي تعتمد عليها هذه الخطط وخاصة تلك التي تعد خارج سيطرة الشركة (مثل عمليات التفاوض مع البنوك لإعادة هيكلة القروض). ويحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى مثل هذه المعلومات لكي يتمكنوا من فهم الاجتهادات العامة المتخذة من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

ب- الاجتهادات والتقديرات

يجب على المنشأة أن تفصح عن الاجتهادات التي مارستها الإدارة أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة، والتي كان لها الأثر الأكبر على المبالغ المثبتة في القوائم المالية، وذلك مع السياسات المحاسبية المهمة أو في الإيضاحات الأخرى، بشكل منفصل عن الاجتهادات التي انطوت على تقديرات.

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 122)

يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن الافتراضات التي تضعها عن المستقبل وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسية الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية...

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 125)

- اتجهت بعض الشركات إلى استخدام إفصاحات معيارية (Boilerplate) للإفصاح عن أهم الاجتهادات والتقديرات المستخدمة لإعداد القوائم المالية. واشتملت بعض الحالات على إفصاحات لأحكام وتقديرات ليس لها علاقة بالقوائم المالية للشركة؛ فعلى سبيل المثال أفصحت إحدى الشركات عن تقديرات متعلقة بانخفاض قيمة الأصول وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 36 (IAS 36) دون إعداد أي اختبار للهبوط في القيمة عن نفس الفترة المقدم خلالها الإفصاح.

- من خلال الإفصاحات التي تم الاطلاع عليها، أفصحت بعض الشركات عن الاجتهادات والتقديرات دون الفصل بينهما خلافاً لما ذُكر في الفقرة 122 من معيار المحاسبة الدولي 1 (IAS 1) التي أشارت إلى وجوب الإفصاح عن الاجتهادات التي مارستها الإدارة بشكل منفصل عن التقديرات.

ج-الخلط بين طبيعة المصاريف ووظيفتها

يجب على المنشأة أن تعرض تحليلاً للمصروفات المثبتة ضمن الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف مُستند إما إلى طبيعتها أو وظيفتها داخل المنشأة، أيهما يوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة.

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 99)

يجب على المنشأة التي تصنف المصروفات بحسب وظيفتها أن تفصح عن معلومات إضافية عن طبيعة المصروفات، بما في ذلك مصروف الإهلاك والاستنفاد ومصروف منافع الموظفين.

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 104)

وفي عدد من الحالات لم تفصح بعض الشركات عن تفاصيل تكلفة المبيعات عند عرض التكاليف بناءً على طبيعتها.

د- التقرير عن المصاريف التشغيلية خارج الربح التشغيلي

قامت بعض الشركات بالتقرير عن المصاريف التشغيلية خارج الربح التشغيلي، على الرغم من أن حدوث بعض المصاريف بشكل غير متكرر أو غير منتظم أو عدم ارتباط بعض المصاريف بالتدفقات النقدية لا ينفي عنها طبيعتها من حيث كونها مصاريف تشغيلية (مثل خسائر انخفاض القيمة والمخصصات)؛ فقد أشارت الفقرة 56 من أسس الاستنتاج لمعيار المحاسبة الدولي 1 (IAS 1) إلى أنه في نظر مجلس المعايير الدولية، فإن من المضلل ومما يقدح في صفة المقارنة بين القوائم المالية استثناء بنود ذات طبيعة تشغيلية من نتائج الأعمال التشغيلية حتى إن كان هذا ممارساً في صناعة معينة. على سبيل المثال، لا يصح استثناء بنود تبدو بوضوح ذات طبيعة تشغيلية (مثل الهبوط في المخزون ومصاريف إعادة الهيكلة او إعادة النقل) بدعوى حدوثها بشكل غير منتظم أو غير متكرر او بدعوى كون مبالغها غير اعتيادية. كذلك لا يصح استثناء بنود بدعوى عدم ارتباطها بالتدفقات النقدية مثل مصاريف الاستهلاك أو الإطفاء.

2. الأدوات المالية

تكرر القصور المتعلق بشكل مباشر بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 (IFRS 9) والمعيار الدولي للتقرير المالي 7 (IFRS 7)، وأدناه توضيح مختصر لأهم المواضيع ذات العلاقة:

أ- المخاطر الائتمانية

> يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية المقدمة وفقاً للفقرات 35و- 35ن، مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها، ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن توفر الافصاحات عن المخاطر الائتمانية: ...
>
> (المعيار الدولي للتقرير المالي 7 الفقرة 35ب)

- لم تحدّث بعض الشركات إفصاحاتها عن المخاطر الائتمانية منذ اعتماد تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9) بل ما زالت تستند في افصاحاتها على معيار المحاسبة الدولي 39 (IAS 39) ولم تطبق التحديثات التي أدخلها المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9) على المعيار الدولي للتقرير المالي 7 (IFRS 7) مثل الفقرات 35 أ حتى 35 ن، على سبيل المثال ما زالت بعض الشركات تستخدم مصطلحات المعيار السابق مثل "متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة" وهو مصطلح لا يتفق مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9).

- طبقت بعض الشركات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وقدّمت الإفصاحات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقرير المالي 7 (IFRS 7) لأصول غير مالية كالمدفوعات المقدمة المتعلقة بحق استلام البضائع والخدمات من الموردين (دون وجود حق استرداد المبلغ)، في حين اقتصر البعض الآخر من الشركات على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة دون تطبيقه على بقية الأصول المالية مثل الأصول الناتجة عن عقود مع العملاء. ويوجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9) الفقرة (1/5/5) تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية على جميع الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة.

ب- مخاطر السيولة

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكّن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تكون المنشأة معرضة لها في نهاية فترة التقرير.

(المعيار الدولي للتقرير المالي 7 الفقرة 31)

تكرر ضعف الإفصاح عن مخاطر السيولة في معظم القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وكانت الملاحظات الأكثر شيوعًا كالتالي:

- استخدام الشركات للمبالغ المخصومة في تحليلها لآجال الاستحقاق بدلاً من المبالغ غير المخصومة في الإفصاح عن مخاطر السيولة والذي تتطلبه الفقرة 39 من المعيار الدولي للتقرير المالي 7 (IFRS 7).

- في بعض الحالات كانت الشركات عند إعدادها لتحليلات آجال الاستحقاق تعرض تفاصيل أقل عن النطاقات الزمنية التي يقترحها المعيار على الرغم من إفصاحها عن اجتهادات تقديرية متعلقة بالاستمرارية تستوجب عرض نطاقات زمنية أكثر لفترات زمنية أقل من سنة في ظل مخاطر السيولة ومشاكل الاستمرارية لدى الشركة؛وذلك لتمكين المستفيدين من القوائم المالية من فهم طبيعة ومدى المخاطر التي تواجهها الشركة.

- قدّمت بعض الشركات إفصاحات معيارية (Boilerplate) ضعيفة عن كيفية إدارة الشركة لمخاطر السيولة في القوائم المالية. وبالرغم من أن حجم الإفصاحات يعتمد على حقائق الشركة وظروفها، إلا أن المتوقع هو وجود إفصاحات تفصيلية حول إدارة الشركة لمخاطر السيولة عند إفصاحها عن تحديات متعلقة بالاستمرارية.

- استبعدت بعض الشركات عدداً من بنود المطلوبات المالية مثل المبالغ المستحقة من إفصاحات مخاطر السيولة ، في حين قدّم البعض الآخر إفصاحات مخاطر السيولة لمطلوبات غير مالية مثل الالتزامات الزكوية.

ج- عقود الضمان المالي

عقد الضمان هو العقد الذي يتطلب من المُصدر أن يسدد مدفوعات محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب عدم قيام مدين معين بسداد المدفوعات عند استحقاقها وفقًا للشروط الأصلية أو المُعدلة لأداة الدين.

(المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تعريف عقد الضمان المالي – الملحق أ)

- في بعض الحالات، صنّفت الشركات عقود الضمان المالي كالتزامات محتملة، على الرغم من أن معيار المحاسبة الدولي 37 (IAS 37) قد أوضح بشكل صريح في نطاقه أن هذا المعيار لا ينطبق على الأدوات المالية التي تشمل الضمانات بل تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9) أي يجب قياسها عند الإثبات الأولي بالقيمة العادلة وقياسها لاحقاً بما يتوافق مع الفقرة(1/2/4 ج) من نفس المعيار.

- وفي عدد من الحالات، قدّمت بعض الشركات ضمانات لاقتراض شركات زميلة من البنوك دون الاعتراف بهذه الضمانات كالتزامات، على الرغم من أن المعيار قد أوجب الاعتراف بالضمان المالي كالتزام من تاريخ إصدار الضمان بغض النظر عن احتمالية مطالبة المقرض للضامنين بالسداد.

د- القروض (د/1 طريقة الفائدة الفعلية)

يجب احتساب إيراد الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويجب احتسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلية على إجمالي المبلغ الدفتري للأصل...

(المعيار الدولي للتقرير المالي 9 الفقرة 1/4/5)

في بعض حالات القروض ذات دفعات السداد غير المنتظمة لا يتطابق أصل القرض مع التكلفة المطفأة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9). وفي حالات أخرى سجلت الشركات مبلغ الدين على أساس مبلغ أصل القرض وسجلت مصروفات رسوم التمويل عند الدفع بدلاً من اتباع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9). ويجب تطبيق الفائدة الفعلية للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9) في جميع الحالات. كذلك على الشركات أن تحسب معدل الفائدة الفعلي المتضمن في القرض وأن تسجل مصاريف الفائدة المستحقة بناءً على هذا المعدل.

د- القروض (د/2 تصنيف الالتزام الناتج عن عدم الالتزام بمواثيق القروض البنكية)

عندما تخل المنشأة بأحد شروط ترتيب قرض طويل الأجل في نهاية فترة التقرير، أو قبل نهايتها، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح الالتزام مستحق السداد عند الطلب، فإنها تصنّف الالتزام على أنه متداول، حتى ولو وافق المقرض، بعد فترة التقرير وقبل اعتماد القوائم المالية للإصدار، على عدم المطالبة بالسداد نتيجة للإخلال. وتصنّف المنشأة الالتزام على أنه متداول لأنها ليس لها الحق في نهاية فترة التقرير في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد ذلك التاريخ.

(معيار المحاسبة الدولي 1 الفقرة 74)

قامت بعض الشركات غير الملتزمة بالتعهدات البنكية أو تعهدات القروض في تاريخ قائمة المركز المالي بتسجيل القروض ذات العلاقة بهذه التعهدات كمطلوبات غير متداولة بالرغم من عدم الالتزام، وهو الأمر الذي يعد مخالفاً للمعايير الدولية حتى إن توقعت إدارة الشركة أن لا يطلب المقرض سداد القرض.

د- القروض (د/3 المشتقات)

المشتقة: هي أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق هذا المعيار وتتوفر فيه جميع الخصائص الثلاثة الآتية:

أ- تتغير قيمته وفقًا للتغير في معدل فائدة محدد، ...

ب- لا يتطلب صافي استثمار مبدئي أو أن صافي الاستثمار المبدئي أقل من المطلوب لأنواع العقود الأخرى ...

ج- تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

(المعيار الدولي للتقرير المالي 9 تعريف المشتقة – الملحق أ)

المشتقة المُدمجة هي مكون في عقد مختلط يتضمن أيضا مضيفاً غير مشتق – وهو ما يؤدي إلى تباين بعض التدفقات النقدية للأداة المجمعة بطريقة تشبه المشتقة القائمة بذاتها...

(المعيار الدولي للتقرير المالي 9 فقرة 1/3/4)

لدى بعض الشركات قروض مع خيار السداد المبكر. لكن لم تقم غالبية هذه الشركات بدراسة هذا الخيار وتحديد إمكانية وجود مشتق مدمج (Embedded Derivative) قابل للفصل، وما إذا كان المشتق المدمج مرتبطًا بشكل واضح ووثيق بالأداة المضيفة (Host Contract) وفقًا للفقرة ب 5/3/4 هـ من المعيار الدولي للتقرير المالي 9 (IFRS 9).

3. الإيرادات

تكرر القصور المتعلق بسياسات الاعتراف بالإيرادات والإفصاحات ذات العلاقة، وفيما يلي النتائج المستندة إلى الحالات التي تمت دراستها:

أ- الإفصاحات وواجبات الأداء

الهدف من متطلبات الإفصاح هو أن تفصح المنشأة عن معلومات كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكد الإيراد والتدفقات النقدية ...

(المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الفقرة 110)

- وجود نقص جوهري في الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات وخاصة ما يتعلق بمتطلبات الفقرات 110-129 من المعيار الدولي للتقرير المالي 15 (IFRS 15) ، فقد اكتفت إفصاحات بعض الشركات بتقديم سرد معياري (Boilerplate) في عدد من الحالات، حتى إن الإفصاحات المقدمة من بعض الشركات لم توضح الأنشطة الرئيسة التي قامت بها الشركة أو السلع والخدمات المباعة لتوليد الإيرادات. كذلك لم توضح بعض الشركات طريقة وموعد الدفع من العملاء مقابل تلك الإيرادات.

- السياسات المحاسبية للإيرادات من واجبات الأداء الهامة كانت في بعض الأحيان غير واضحة أو غير موجودة لبعض الشركات. كذلك كانت بعض الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 15 (IFRS 15) والمتعلقة بواجبات الأداء غير واضحة أو غير موجودة (مثل شروط السداد المهمة، طبيعة السلع والخدمات المتعهد بنقلها، المعلومات عن واجبات الأداء المتبقية).

- اعتمدت بعض الشركات على الفواتير بشكل مجرد لتحديد واجبات الأداء وتوزيع العوض بينها. علاوة على أن هذه الشركات لم تكن لها في بعض الحالات سياسة محاسبية موثقة للإيرادات والأحكام الهامة المتعلقة بها بالرغم من تعقيد التقديرات المتعلقة بها ومتطلبات المعيار ذات العلاقة.

- يوجد مجال للتحسين في الإفصاحات المتعلقة بتوقيت الاعتراف بالإيراد، بما فيها هل كان ذلك في نقطة زمينه معينة أو على مدى زمني.

- احتوت بعض القوائم المالية على معلومات غير كافية حول الأساليب المستخدمة لقياس توقيت الوفاء بواجبات الأداء "على مدى فترة زمنية"، مع أنه يجب على المنشاة أن تفصح عن الطرق المستخدمة لإثبات الإيراد على مدى فترة زمنية معينة (على سبيل المثال: طرق المخرجات وطرق المدخلات)، مع توضيح لكيفية تطبيقها لتلك الطرق ، وبيان كيف تقدم الطرق المستخدمة وصفًا صادقًا لنقل السلع والخدمات.

ب- الحق في الحصول على دفعات

تنقل المنشأة السيطرة على سلعة أو خدمة على مدى فترة زمنية، ومن ثم تفي بواجب الأداء وتثبت الإيراد على مدى فترة زمنية في حالة استيفاء أحد الضوابط الآتية:
(أ)...
(ب)...
(ج) إذا كان أداء المنشأة لا ينشئ أصلاً له استخدام بديل للمنشأة (انظر الفقرة 36) وكان للمنشأة حق واجب النفاذ في الحصول على دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه

(المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الفقرة 35 (ج))

في بعض العقود، قد يكون للعميل حق إنهاء العقد فقط في أوقات محددة خلال مدة العقد أو قد لا يكون للعميل أي حق لإنهاء العقد. وإذا تصرف العميل لإنهاء العقد دون أن يكون له الحق في إنهائه في ذلك الوقت (بما في ذلك عند عدم أداء العميل لواجباته وفقاً لما تعهد به)، فإن العقد (أو أنظمة أخرى) قد تخول المنشأة الاستمرار في نقل السلع أو الخدمات المتعهد بها إلى العميل ومطالبة العميل بسداد العوض المتعهد به مقابل تلك السلع أو الخدمات. وفي تلك الحالات، فإن للمنشأة حق في الحصول على دفعة مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه لأن المنشأة لها حق الاستمرار في أداء واجباتها وفقاً للعقد ومطالبة العميل بأداء واجباته (التي تتضمن سداد العوض المتعهد به).

(المعيار الدولي للتقرير المالي 15 الفقرة ب11)

اعترفت بعض الشركات بإيراداتها كافة عند نقطة زمنية معينة، على الرغم من بيعها لمنتجات ليس لها استخدام بديل (مصنوعة حسب الطلب)، بحيث لا تقيّم الشركات حقها في الحصول على دفعات بشكل صحيح بحسب متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 15 (IFRS 15). كذلك بدا كأن تلك الشركات أغفلت ما أشارت إليه الفقرة ب11 من نفس المعيار التي توضح أن العقود غير القابلة للإلغاء التي يمكن للبائع من خلالها إلزام العميل بالأداء تمثل حقاً في الحصول على الدفعات.

4. الهبوط في قيمة الأصول

تكررت أوجه القصور التي تتعلق بالهبوط في قيمة الأصول لدى الشركات، وأهمها

أ-تنفيذ اختبارات الهبوط في قيمة الأصول

يجب على المنشأة أن تُقوّم في نهاية كل فترة تقرير ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال حدوث هبوط في قيمة أي أصل ...

(معيار المحاسبة الدولي 36 الفقرة 9)

- لم تقم بعض الشركات بإجراء اختبارات الهبوط في القيمة على الرغم من وجود مؤشرات ضعف القيمة، وهو الأمر الذي أدى إلى تحفظ مراجعي الحسابات في عدد من الحالات.
- عدم استخدام افتراضات واقعية في الاختبارات أو الإخفاق في استخدام المخاطر بشكل مناسب في اختبارات انخفاض القيمة.

ب- عدم كفاية الإفصاحات

يجب على المنشأة الإفصاح عمّا يلي لكل أصل منفرد (بما في ذلك الشهرة)أو وحدة توليد النقد تم إثبات أو عكس خسارة الهبوط لها خلال الفترة:

(أ) الأحداث والظروف التي أدت إلى إثبات أو عكس خسارة الهبوط.

(ب) مبلغ خسارة الهبوط التي تم إثباتها أو عكسها.

(ج) لكل أصل منفرد : طبيعة الأصل ، القطاع ...

(معيار المحاسبة الدولي 36 الفقرة 130)

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات المطلوبة بموجب (أ)-(و) أدناه لكل وحدة (مجموعة وحدات) لتوليد النقد والتي يكون المبلغ الدفتري من الشهرة أو الأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة والمخصص لتلك الوحدة (مجموعة الوحدات) كبيرًا بالمقارنة مع مجموع المبلغ الدفتري لشهرة المنشأة أو أصولها غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محدودة...

(معيار المحاسبة الدولي 36 الفقرة 134)

وجود نقص حاد في الإفصاحات؛ إذ أخفقت بعض الشركات في تقديم غالبية الإفصاحات المطلوبة، حتى إن بعض الشركات لم تحدد في بعض الحالات الأصل الذي تم تحديد قيمته، بالرغم من جوهرية بند خسائر الانخفاض في القيمة بالنسبة إلى القوائم المالية.

5. قائمة التدفقات النقدية

لا تزال جودة قائمة التدفقات النقدية أحد أهم أوجه القصور بالنسبة لبعض الشركات، وتستند النتائج التالية إلى الحالات التي تمت دراستها:

أ- إدراج بنود غير نقدية في قائمة التدفقات النقدية

يجب استبعاد المعاملات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام نقد أو ُمعادلات نقد من قائمة التدفقات النقدية ....

(معيار المحاسبة الدولي 7 الفقرة 43)

أدرج عدد من الشركات بنوداً غير نقدية ضمن قائمة التدفقات النقدية لهذه الشركات من خلال التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، مثل تسويات سنوات سابقة.

ب-الإفصاحات عن التغيرات في الالتزامات الناتجة عن الأنشطة التمويلية

يجب على المنشأة أن تقدم إفصاحات تُمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية، ويشمل كلاً من التغيرات الناشئة من التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية.

(معيار المحاسبة الدولي 7 الفقرة 44أ)

ضعف التزام عدد من الشركات بالافصاحات المطلوبة؛ إذ لم تزوّد الافصاحات المقدمة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مهمة حول طبيعة وأساس حركة أرصدة الالتزامات المفصح عنها ضمن المركز المالي للشركة.

ج- التقرير عن التدفقات النقدية على أساس صاف

يمكن التقرير عن التدفقات النقدية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية الآتية على أساس صافي:

(أ) المقبوضات والمدفوعات النقدية نيابة عن العملاء عندما تعكس التدفقات النقدية أنشطة العميل بدلاً من أنشطة المنشأة؛

(ب) المقبوضات والمدفوعات النقدية للبنود التي تكون معدلات دورانها سريعة و مبالغها كبيرة وآجال استحقاقها قصيرة

(معيار المحاسبة الدولي 7 الفقرة 22)

فيما يتعلق بالتقرير عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على أساس صافٍ، قامت العديد من الشركات بالتقرير عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مثل حالات الحصول على القروض وسدادها على أساس صاف، على الرغم من عدم استيفاء شروط معيار المحاسبة الدولي 7 (IAS 7) مما يمكن أن يشكّل المزيد من عدم الوضوح في المعلومات حول قروض المنشأة التي يمكن أن تكون مهمة جدًا بالنسبة إلى المستخدمين.

6. القطاعات التشغيلية

الإفصاح عن القطاعات التشغيلية

يجب أن يكون المبلغ الذي يتم التقرير عنه لكل بند من بنود القطاعات هو المقياس الذي تم التقرير عنه لمتخذ القرارات التشغيلية الرئيسي لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائه. والتعديلات و الحذوفات التي تم إجراؤها عند إعداد القوائم المالية للمنشأة وتخصيصات الإيرادات والمصروفات والمكاسب أو الخسائر، لا يتم تضمينها عند تحديد مبلغ الربح أو الخسارة الذي يتم التقرير عنه للقطاع إلا إذا كانت مُضمنة في مقياس ربح أو خسارة القطاع الذي يستخدمه متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي. وبالمثل، فإن الأصول والالتزامات التي يجب التقرير عنها للقطاع هي فقط تلك الأصول والالتزامات التي يتم تضمينها في مقاييس أصول ذلك القطاع والتزاماته التي يستخدمها متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي. وفي حالة تخصيص مبالغ على الربح أو الخسارة المقرر عنها للقطاعات، أو على أصول أو التزامات القطاعات، فإن تلك المبالغ يجب تخصيصها على أساس معقول.

(المعيار الدولي للتقرير المالي 8 الفقرة 25)

يلاحَظ على عدد من الشركات ضعف في فهم متطلبات المعيار؛ إذ يجب أن تكون الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية عن قطاعاتها التشغيلية هي تلك المستخدمة من قبل إدارة الشركة لمراجعة أداء الشركة وتخصيصها للموارد. وفي عدد من الحالات، وعند طلب التقارير المالية للإدارة الداخلية المُقدمة إلى متخذ القرار التشغيلي والتي استندت إليها في الإفصاحات القطاعية، قدمت بعض الشركات ورقة عمل سنوية معدّة نهاية العام تفصل بين الإيرادات والمصروفات إلى قطاعات مختلفة لأغراض إعداد التقارير المالية. وبالتالي، من المستغرب أن تكون الإفصاحات القطاعية ضمن التقارير الداخلية متوافقة تمامًا مع المبالغ الواردة في القوائم المالية والمتوافقة مع المعايير دون الحاجة إلى التسوية. كذلك لا يُعتقد أنه يتم تزويد متخذ القرار التشغيلي بانتظام بأرقام الدخل الشامل المتوافقة مع المعايير على أساس القطاعات مع تخصيص جميع الإيرادات والمصروفات (بما في ذلك الزكاة وجميع بنود الدخل الشامل الآخر) بين القطاعات.

7. الحصص في المنشآت التابعة

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية الموحدة من
(أ) فهم:
(1) تركيبة المجموعة
(2) الحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجموعة وتدفقاتها النقدية
(ب) تقويم :
(1) طبيعة ومدى القيود المهمة على قدرتها على ان تصل الى أصول المجموعة او ان تستخدمها، وعلى ان تسوي التزاماتها.
(2) طبيعة المخاطر المرتبطة بحصصها....
(3) تبعات التغيرات في حصة ملكيتها في منشأة تابعة ....
(4) تبعات فقدان السيطرة على منشأة تابعة.....

(المعيار الدولي للتقرير المالي 12 – فقرة 10)

يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم:
(أ) الطبيعة والمدى والآثار المالية لحصصها في الترتيبات المشتركة والمنشآت الزميلة، بما في ذلك طبيعة وآثار علاقتها التعاقدية مع المستثمرين الآخرين الذين لهم سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على الترتيبات المشتركة والمنشآت الزميلة
(ب) طبيعة المخاطر المرتبطة بحصصها في المشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة، والتغيرات في تلك المخاطر

(المعيار الدولي للتقرير المالي 12 – فقرة 20)

ضعف التزام عدد من الشركات بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي 12 (IFRS 12). على سبيل المثال، في بعض الحالات لم تقدّم الشركات التي تمتلك استثمارات حقوق ملكية جوهرية أو حقوق ملكية غير مسيطرة جوهرية إفصاحات عن المعلومات المالية المختصرة بالكامل بحسب متطلبات المعيار.

8. التقديرات المحاسبية

نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الاعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط، وينطوي التقدير على اجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها ...
(معيار المحاسبة الدولي 8 الفقرة 32)

- أخفقت بعض الشركات في تسجيل بعض معاملاتها المحاسبية ضمن الفترة الملائمة بسبب عدم التأكد حول مبلغ التقدير. ولا يعد عدم التأكد حول التقديرات سبباً لتأجيل تسجيل المعاملة إلا إذا أجازت المعايير ذلك. وقد أوضحت الفقرة 33 من معيار المحاسبة الدولي 8 (IAS8) أن استخدام التقديرات يعد أمرًا أساسيًا ضمن إعداد التقارير المالية وأن هذا لا يؤثر في مصداقية هذه التقارير. ويوجب استخدام مثل هذه التقديرات الجوهرية الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية وفقاً للمعايير ذات العلاقة، كذلك يجب إعادة النظر في هذا التقديرات بشكل دوري وبحسب توفر معلومات جديدة، مثل عدم تضمين القوائم المالية للأثر المالي الناتج من قرارات جهات مختصة كانت متوفرة في تاريخ القوائم المالية.

- قيام بعض الشركات بتقديرات غير معقولة، فقد قامت إدارات هذه الشركات بعمل تقديرات دون النظر إلى البيانات والأدلة ذات الصلة التي كانت متاحة لها في وقت إصدار القوائم المالية مثل عدم قياس القيمة المتبقية للأصول بشكل دوري عند تقدير قسط الاستهلاك. تجدر الاشارة إلى أن الفقرة 32 من معيار المحاسبة الدولي 8 (IAS 8) تتطلب أن تستند التقديرات المحاسبية إلى أحدث المعلومات المتاحة.

الدروس المستفادة:

نظرًا لأن القوائم والمعلومات المالية تعد عاملاً اساسياً لتعزيز الثقة بالسوق ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية وحيث إنها الوسيلة التي تقوم من خلالها المنشآت بتوصيل المعلومات المالية لمستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب ، فمن المهم تفعيل الدور المتعلق بإعداد القوائم المالية ومراجعتها وجودتها من قِبل جميع الأطراف المشاركة في هذه المهمة كالتالي :

1. دور إدارة الشركات المدرجة:

تقع على عاتق الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية والإفصاحات ذات الصلة كما هو مطلوب وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ووفقًا للأنظمة واللوائح التي تخضع لها الشركات المدرجة. وتشتمل هذه المسؤوليات على تصميم وتنفيذ والحفاظ على أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الخالية من التحريفات الجوهرية، سواء أكانت بسبب خطأ أم غش.

ومن المهم لإدارة الشركة أن يكون لديها عدد كافٍ من الموظفين الأكفاء الذين يتمتعون بالمهارات المناسبة لضمان أن القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة ومتطلبات إعداد التقارير المالية.

وتُعدّ إدارة الشركة أحد أهم العوامل في تحسين جودة القوائم من خلال تحديث أدوات الرقابة الداخلية للشركة عبر تطبيق الممارسات الرائدة والتقنية لزيادة مستوى دقة أداء تلك الأدوات. ومن الضروري لإدارة الشركة أن يكون لديها توثيق لعمليات إعداد التقارير المالية الخاصة بها والتي تشتمل على أدلة تتعلق بسير العمليات والمخاطر ذات الصلة وأدوات الرقابة الداخلية، وبالتالي تعمل هذه الإجراءات على تقليل تكلفة الالتزام بالمعايير واللوائح ذات العلاقة وزيادة الثقة بالتقارير المالية.

2. دور مجلس الإدارة:

يضع نظام الشركات في مواده ذات الصلة بالإضافة إلى لائحة حوكمة الشركات بوضوح المسؤولية عن إعداد القوائم المالية لشركات المساهمة على عاتق مجلس إدارة الشركة ، كذلك يجب على المجلس أن يعيّن أصحاب الكفاءة لإدارة الشركة وأصحاب المعرفة المحاسبية لإدارة الشؤون المالية فيها.

3. دور لجنة المراجعة:

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها. واستنادًا إلى لائحة حوكمة الشركات، فإن اختصاصات اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها تشمل دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها. وتجدر الإشارة إلى أنه من المهم أن يكون من بين أعضاء لجنة المراجعة مختص بالشؤون المالية والمحاسبية.

4. دور مراجع الحسابات:

يعد المراجعون عنصراً أساسياً في منظومة إعداد التقارير المالية، وجودة عملهم تؤثر بشكل كبير في نجاح السوق المالية. إن الغرض من المراجعة هو تعزيز درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية، ويتحقق ذلك من خلال جمع المراجعين لأدلة مراجعة كافية ومناسبة من أجل إبداء رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية مُعدة من جميع النواحي الجوهرية وفقًا لإطار التقرير المالي المطبق. ونتوقع أن تأخذ المكاتب المسجلة لمراجعة حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة في الاعتبار النتائج الواردة في هذا تقرير لتعزيز جودة عمليات المراجعة التي تقوم بها.

نهاية التقرير

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority